

## الخبر:

قدم نائب رئيس المفوضية/ الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية يوم الثلاثاء 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 اللائحة التي سيتم التصويت عليها بعد بيان أدلى به حول الوضع في تونس. ومما جاء في بيان مجلس الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي:

- يعرب عن قلقه إزاء التحدي الخطير الذي يواجه الانتقال الديمقراطي في تونس؛ ويدعو الرئيس التونسي إلى إعادة عمل مجلس نواب الشعب وضمن سيادة القانون.

- مع الاعتراف بالانقسام العميق للنظام السياسي الذي حال دون تشكيل الأغلبية، فإنه يدعو إلى إجراء إصلاح لهذا النظام مع الاحترام الكامل للنظام الدستوري، ولا سيما الفصل بين السلطات، وفي الضمان الكامل للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

- يشدد على أن حقوق مجتمع الميم LGBTQ+ هي من حقوق الإنسان، ويدعو الحكومة التونسية إلى إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية وضمن المعاملة الكريمة للأشخاص المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا والشواذ من قبل المسؤولين الحكوميين. (تونس سكوب)

## التعليق:

يعتبر هذا البيان تدخلا سافرا في الشأن الداخلي لتونس، ولكن كيفية عرض الموضوع ونشره في وسائل الإعلام تظهر كيف ينظر الغرب لتونس، فهو يعتبرها مستعمرة ولا يجب أن تخرج عن الخط السياسي العريض الذي رسمه لها حتى لا تتهدد مصالحه وتبقى سيطرته عليها.

إن التباحث حول الوضع الداخلي في تونس لم يتفرد به الاتحاد الأوروبي، بل حتى أمريكا أعلنت الأسبوع الفارط تدخلها في شأن البلد حيث حذرت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس النواب الأمريكي من وضع الديمقراطية في تونس وقالت إنها "مهتدة وفي خطر". وجاء ذلك خلال جلسة استماع افتراضية عقدت بمشاركة عدد من النواب والخبراء السياسيين. وحملت الجلسة عنوان "وضع الديمقراطية في تونس والخطوات المقبلة للإدارة الأمريكية تجاه في البلاد".

إن الوضع الراهن في البلاد فتح أعين الدول الكبرى عليها أكثر مما كانت عليها، فمن له مصالح أصبحت مصالحه مهتدة ولذلك يسعى جاها لل الحفاظ عليها، ومن ليس له وجود في البلد يرى أن هناك فرصة لوضع موطن قدم وكسب مصالح هنا.

وأخيرا، إن الدعوة التي جاءت في البيان للحكومة التونسية بإلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية هو استفزاز لمشاعر أهل تونس المسلمين، ويكشف من جهة أخرى عداوة الغرب للإسلام وأحكامه فلا يفوت أي فرصة لبث سمومه ومحاولة فرض تشريعاته التي ما أنزل الله بها من سلطان.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نذير بن صالح - تونس